الفصلُ في نسبةِ كتابِ الحُجَّةِ في القراءاتِ السَّبْعِ المنسوبِ لابنِ خالَوَيه

إعداد

محمد علي عطا

رئيس قسم الأدب والنقد والبلاغة

جامعة باشن-أمريكا

المقدمة

«الحجَّة في القراءات السبع» كتاب تناول توجيه القراءات القرآنية السبعة لغويّاً ونحويّاً وصرفيّاً وصوتيّاً، وقد حقَّقه الدكتور عبدالعال سالم مكرم، منسوباً لابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، معتمداً على مخطوطة واحدة هي مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٣٤) طلعت، نُسخت كما ذكر عليها عام (٤٩٦هـ)، وطبعه أربع طبعات: الأولى سنة (١٩٧١م)، والثانية سنة (١٩٧٧م)، والثالثة سنة (١٩٧٩م)، كلهم بدار الشروق، بيروت، والطبعة الرابعة طبعت بمؤسسة الرسالة، بيروت، سنة (١٩٩٠م).

وحقَّقه أيضاً أحمد فريد المزيدي منسوباً لابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، على نسختين خطيتين هما النسخة السابقة التي اعتمد عليها الدكتور مكرم، والنسخة الثانية نسخة دار الكتب المصرية برقم (١٩٥٢٣ب)، كتبت عن السابقة عام (١٣٥٥هـ)، وقد أورد صورتها فقط، ونشره في دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ولا يظهر في الحواشي أثر لمقابلة المخطوطتين، كما أنه لم يتعرض لأمر النسبة وصحتها.

ومنذ حقَّقه الدكتور مكرم وحتى قبل نشره دارت على نسبته ستة بحوث، على مدار ثلاث سنوات، اشترك فيها أربعة علماء، وهي:

١- كتاب الحجَّة لابن خالويه في القراءات السبع توثيقه منهجه، الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٥، الجزء ٢، ١٩٧٠م، (ص ٣٤٢-٣٥٧).

٢- ثم أعاد نشره بعنوان: ابن خالويه اللغوي ونسبة كتاب الحجة إليه، مجلة اللسان العربي، المغرب، المجلد الثامن، العدد ١، عام ١٩٧١م، (ص٥٠٢-٥٢٠). وقد نشرهما قبل نشر الكتاب محقَّقاً، ثم جعله مقدمة للكتاب.

٣- وردَّ عليه بحث «نسبة كتاب الحجة إلى ابن خالويه لا تصح»، للدكتور محمد العابد الفاسي، في نفس العدد من مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد ٨، ع١، سنة ١٩٧١هـ، (ص٥٢١-٥٢٣). وختم بحثه بأنه لا يمكن أن ينفيه عن ابن خالويه نفياً قاطعاً، ومال إلى أنه أحد المختصرات التي اختصرت كتاب الحجة لأبي علي الفارسي. وانتقد الدكتور مكرم في بحثه التالي هذين القولين؛ فنقد الأول بأن فيه تناقضاً بين قوله بنفي النسبة، وعدم القدرة على النفي كليةً، ونقد الثاني بأن مقدمتي الكتابين مختلفتان، ولا يوجد تشابه في اللفظ والمعنى ولا في الفكرة، ولا في المنهج.

٤- ورد عليه الدكتور عبدالعال سالم مكرم ببحث «حول نسبة كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه»، مجلة اللسان العربي، المغرب، المجلد ٩، العدد ١، ١٩٧٢م، (ص٣١٥-٣٢٥)، وقد نشر هذا الرد في مقدمة طبعته الثانية، (ص٣٨-٥٥).

٥- ثم ردَّ عليه الدكتور صبحي عبدالمنعم سعيد مؤيداً الدكتور الفاسي ببحث «نسبة الحُجَّة إلى ابن خالويه افتراءٌ عليه»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، المجلد ٤٨، الجزء ٣، ٤، ١٩٧٣م، (ص٦٤٥-٦٧١)، وقد عرض أدلة الدكتور مكرم ملخَّصة، ثم أورد ما في الكتاب من أدلة تنفي النسبة، غير ما ذكره الدكتور الفاسي.

٦- ثم انتصر لصحة نسبته لابن خالويه ضد الدكتور الفاسي بحثُ الدكتور عبدالمعطي محمد بيومي «حول كتاب الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه»، مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد ١١، العدد ١، ١٩٧٤م، (ص١٥٤-١٥٧)، وهو يعد تلخيصاً وتركيزاً لرد الدكتور مكرم على الدكتور الفاسي؛ ونتيجته أن العقل يرى صحة نسبته لابن خالويه، لشبهه بكتب ابن خالويه، واشتراكه فيها في جمل بعينها، ولتصور الجو العلمي في القرن الخامس، ووضْع ابن خالويه العلمي. ولم يظهر أنه

رأى بحث الدكتور صبحي عبدالمنعم سعيد وردَّه، غير أنه اشترك معه في ذكر دليل إشارة المرتضى الزَّبيدي في مقدمة «تاج العروس» إلى وجود كتاب لابن خالويه باسم حجة القراءات.

وبالإضافة إلى هذه البحوث تعرَّض لأمر النسبة الدكتور عبدالرحمن العثيمين رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه[1]، وذكر ثلاث نسخ لم يقف عليها الدكتور مكرم؛ اثنتين في الأزهر برقم (٦١) قراءات وهي ناقصة، وبرقم (٦٢) قراءات نسخت (١٠٨٥هـ)، ونسخة من مصورات معهد المخطوطات عن اليمن الجنوبية.

وقال عن أدلة الدكتور مكرم عامة: «أدلة الدكتور مكرم كلها ظنية لا يقينية، وإثبات الحقائق العلمية لا تقوم على الظن، والذي يظهر من كلامه المبالغة الزائدة في محاولة إظهار هذه الأدلة الاحتمالية إلى أدلة مقنعة، فرضي بها أولا، ثم حاول أن يقنع بها القارئ وهيهات، ومبالغته هذه جعلته يقف موقفاً صعباً عند اصطدامه بالحقائق اليقينية لا الظنية...». وجزم بأنه مختصر لكتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، وقد نثرتُ أدلته في مكانها من أدلة نفي النسبة.

وهؤلاء وإن اختلفوا على النسبة فإنهم لم يختلفوا على أهمية الكتاب علميّاً، وحاجة المكتبة الإسلامية له، وعلى سماته الحسنة من وضوح الفكرة والعبارة وتحديد المعاني.

ومن خلال التجارب مع التراث العربي لوحظ أنه عندما تكون هناك مجموعة من الكتب مشتركة في موضوع واحد وتتشابه في الاسم بين أكثر من مؤلَّف ولأكثر من مؤلِّف فإنها تكون مظنة وقوع الاختلاف في نسبتها؛ قال الدكتور الدروبي: «وجود كُتُب تُطابق عنواناتُها عنوانات بعض كتب الجاحظ

(١) إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، (١/ ٨٦-٨٨)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

ولا تحمل ما يشير إلى مؤلفها الحقيقي، جعل بعض النساخ والوراقين يقدرون أنها للجاحظ اعتماداً على التطابق الظاهري في العنوانات، كما هو شأن الكتاب الموسوم بالآمل والمأمول»[1].

وقد يشتهر كتاب أحد العلماء على بقية المؤلفات الأخرى، فيجعل ذلك من يرى اسم الكتاب ينسبه لأشهر مؤلِّف عُرف له كتاب بهذا الاسم، مثال ذلك الكتب الكثيرة التي عنونت باسم «معاني الحروف» حيث يوجد لكثير من العلماء كتاب بهذا الاسم، مثل الرُّمَّاني (ت: ٣٨٤هـ)، وعلي بن فضَّال المجاشعي (ت: ٤٧٩هـ)[2]. ومثال ذلك أيضاً عنوان «الأشباه والنظائر» حيث يوجد كتاب بهذا الاسم لكلٍّ من: مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وابن نُجيم (ت: ٩٧٥هـ)[3].

هذا عن تاريخ هذه الظاهرة في تراثنا، وفيما يلي تحقيق نسبة كتاب الحجة، ودراسة آراء أصحاب البحوث التي قامت على نسبته، وردودي عليها وتقييمها، في ضوء المنهج الذي قررته في كتابي «منهج تحقيق نسبة النص النثري»[4].

أولاً: منهجي في تحقيق النسبة:

بعد استقصاء لكل ما طالته يدي مما كتب في تحقيق نسبة أثر من الآثار استخلصت -بفضل الله- منهجاً متكاملا لتحقيق النسبة، يحقق هدفين: الأول:

(١) آثار الجاحظ دراسة توثيقية، محمد محمود الدروبي، (ص١٨١)، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، رمضان ١٤١٤هـ/ شباط ١٩٩٤م.

(٢) بحث «كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني، تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي، سيف بن عبدالرحمن العريفي، مجلة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥-٦، (ص٤٩٨)، (الربيعان - الجماديان ١٤٢٣هـ)، (مايو - يوليو - أغسطس٢٠٠٢م).

(٣) المخطوطات العربية مشكلات وحلول، عابد سليمان المشوخي، (ص٣٣)، مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٤) انظر «تحقيق نسبة النص التراثي النثري مختلف النسبة إلى مؤلفه»، للباحث، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس، ٢٠١١م، ونشرت بعنوان «منهج تحقيق نسبة النص النثري»، في دار ملامح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٢٠م.

كيفية تحقيق نسبة كتاب ما. والثاني: كيفية الموازنة بين الأدلة المستخدمة في تحقيق نسبة كتاب ما إثباتاً ونفياً.

ويقوم على تقسيم الأدلة تحت نوع من أنواع سبعة، هي: الأدلة التاريخية[١]، الأدلة الأسلوبية[٢]، الأدلة المقارنة[٣]، الأدلة الاستنباطية[٤]، أدلة المُحَال عقلاً على المؤلِّف[٥]، الأدلة الإحصائية[٦]، الأدلة السلبية[٧]، وكل منها له نواقض إذا وجدت أسقطت حُجِّيَّته، كما أن درجة حُجِّيَّة (الوزن النسبي) هذه الأدلة تتفاوت في الاستخدام في إثبات النسبة أو نفيها، فمنها ما هو مطلق الحُجِّيَّة، أي قوته في الإثبات تتساوى مع قوته في النفي، مثل بعض الأدلة التاريخية، ومنها ما تكون درجة حُجِّيَّته في النفي أقوى من الإثبات، مثل بعض الأدلة التاريخية، وكل الأدلة الأسلوبية، والأدلة

(١) وأقصد بها كل إشارة في النص المدروس بدءاً من مجلَّدته وطرته وعنوانه إلى آخر ورقة فيه، ثابتة تاريخيّاً، وتكون قاطعة الدلالة على نفي نسبة الكتاب أو إثباتها، أو تأييد أحدهما؛ النفي أو الإثبات، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

(٢) وأقصد بها كل إشارة أسلوبية ظاهرة في النص المدروس بدءاً من عنوانه، وحتى آخر حرف فيه، توافق أسلوب المؤلف المفترض أو أسلوب العصر، أو تخالفهما؛ من حيث: طريقة العنونة، وصياغة المقدمة، وطريقة بناء الكتاب، وعرض مادته، وترتيب مباحثه، وأفكاره، وصياغة فقراته، ورصف كلماته، واختيار ألفاظه... إلخ. بشرط أن تكون خالية من النواقض.

(٣) وأقصد بها كل إشارة ظاهرة في النص المدروس بدءاً من عنوانه وحتى آخر حرف فيه بمقارنتها بعصر المؤلف أو بالمؤلف من حيث صفاته الخُلقية والخَلقية والنفسية وعقيدته وعلمه ومذهبه وآراؤه... إلخ، تؤكد النسبة أو تنفيها أو تؤيد أحدهما، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

(٤) وأقصد بها الإشارات التي يمكن استنباطها من النص المدروس بدءاً من عنوانه، وحتى آخر حرف فيه، وتؤكد نسبة الكتاب أو تنفيها، أو تؤيد أحدهما، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

(٥) وأقصد بها الإشارات التي في النص المدروس بدءاً من عنوانه وحتى آخر حرف فيه، التي يستحيل أن تصدر عن المؤلِّف المفترض بأي حال من الأحوال. بشرط أن تكون خالية من النواقض.

(٦) وأقصد بها إثبات نسبة النص للمؤلف أو نفيها عن طريق إحصاء خاصية تنوع المفردات بمقياس يول أو بدراسة تركيب الجملة في النص مختلف النسبة، وفي النصوص ثابتة النسبة للمؤلف ومقارنتها ببعض، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

(٧) وأقصد بها نفي وجود نوع محدد من الأدلة في النص المدروس تنفي النسبة أو تؤكدها، مثل القول: ليس في الكتاب ما يخالف أسلوب المؤلف. ليس للكتاب ذكر في المصادر. ليس في الكتاب أحداث أو أعلام تتجاوز عصر المؤلف.

المقارنة، والأدلة الاستنباطية، والأدلة الإحصائية، ومنها ما لا يستخدم إلا في النفي مثل أدلة المحال عقلاً على المؤلف، ومنها ما تكون درجة حُجِّيَّته صفراً؛ أي يكون ضعيفاً في الإثبات وضعيفاً في النفي إلا أنه يؤدي دوراً إرشادياً، مثل الأدلة السلبية[1].

وتطبيق هذا المنهج في بحثنا هذا عن طريق:

١- ذكر الأدلة المستخدمة كلها سواء في إثبات النسبة أو نفيها، وذكر الردود عليها -إن وجدت- ملخَّصةً.

٢- تفنيد الأدلة تحت نوع من الأنواع السبعة السابقة، وليس شرطاً أن تتوافر كلها.

٣- بيان النواقض التي تؤدي إلى إتلاف الاستشهاد بهذه الأدلة إن وجدت.

٤- بيان درجة حجية (الوزن النسبي) كل نوع من هذه الأدلة في حالتي استخدامها: الإثبات والنفي.

٥- الاستشهاد بتجارب تحقيق النسبة السابقة ما استدعى الأمر.

٦- ذكر الحكم النهائي الذي توصلت إليه.

٧- بيان النهج السليم للبحث عن المؤلِّف الحقيقي، والبصمات الأسلوبية والآراء التي تعين على ذلك.

٨- بيان المؤلفين المقترحين والمؤلفين المستبعدين وسبب استبعادهم.

ثانياً: أدلة الإثبات والردود عليها وتقييم الباحث لها:

الأدلة التاريخية:

١- ذكر الدكتور مكرم في رسالة خاصة بعث بها للدكتور صبحي أن مقدمة «تاج العروس» للمرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) تنص صراحة على أن من مَراجعِهِ كتاب الحجة لابن خالويه.

(١) انظر منهج تحقيق نسبة النص النثري، محمد علي عطا، القسم الأول كاملاً (ص١٠٢-١٧٧).

ورد الدكتور صبحي ذلك بأن الزَّبيدي لم يعرف ابن خالويه كما ينبغي، بدليل إهماله لكتبه الأخرى القيمة ذات الفوائد مثل: شرح الفصيح -رغم أنه اعتمد على ثلاثة شروح أخرى للفصيح- وشرح المقصورة، وإعراب القراءات، وإعراب ثلاثين سورة، وقد اقتبس بعض نصوص كتاب «ليس في كلام العرب» دون الإشارة إلى ابن خالويه، ونقلها غالباً عن كتاب المزهر.

والدكتور بيومي: كرر هذا الدليل وعدَّه دليلاً حاسماً، ولم يظهر لي أنه اطلع على بحث الدكتور صبحي.

قلتُ: لم يذكر أحدٌ نقلا مشتركاً يثبت أنَّ هذا هو الكتاب الذي أشار إليه الزَّبيدي، ولعله اعتمد على ما ذُكر على النسخ دون أن يحرر النسبة.

كما أنَّ بُعد الفترة الزمنية بين وفاة المؤلِّف والمصدر الذي ذكر نسبته تكون مصدر شكٍّ، فربما يُوضع الكتاب على المؤلِّف بعد وفاته مباشرة، أو خلال هذه الفجوة التاريخية، حدث هذا مع «رسالة الخط والقلم» حيث أوردها الشَّيْزَري (ت: بعد ٦٢٢هـ) في كتابه «جمهرة الإسلام ذات النثر والنظام»، ونسبها إلى ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، وأثبت محققها أنها ليست لابن قتيبة، قائلاً: «وبعد أن درست هذه الرسالة وانتهيت من تحقيقها ومقابلتها بكتب ابن قتيبة (أدب الكاتب) وبالنصوص التي وصلت إلينا من كتاب (آلة الكُتَّاب) لابن قتيبة نفسه، تبين لي أن هذه الرسالة ليست لابن قتيبة، وإنما نسبت إليه غلطاً...». وذكر أدلة متنوعة[1].

وكتاب «الآمل والمأمول» الذي نسبته نسخته للجاحظ بعد ثلاثة قرون من وفاته[2]، و«التبصر بالتجارة» الذي بين الإشارة إليه عند

(١) مقدمة تحقيق رسالة الخط والقلم المنسوبة إلى ابن قتيبة، تحقيق حاتم صالح الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد التاسع والثلاثون، (ص٣) وما بعدها، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

(٢) الآمل والمأمول، المنسوب للجاحظ، رمضان ششن، (س٩)، نشرته دار الكتاب الجديد، ط٢، ١٩٨٣م.

الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ) ووفاة مؤلفه؛ الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) قرنان تقريباً، و«الحنين إلى الأوطان» الذي بين وفاة مؤلِّفه المزَّيف؛ الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) والإشارة إليه عند ابن خَيْر الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ) ثلاثة قرون تقريباً، و«مائة كلمة» الذي بين وفاة مؤلِّفه المزيَّف الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) والإشارة إليه عند الشريف الرضي (ت: ٤٠٦هـ) قرنٌ ونصفٌ تقريباً. و«المحاسن والأضداد» الذي بين وفاة مؤلِّفه المزيَّف الجاحظ، والإشارة التاريخية عند ابن عربي (ت: ٦٣٨هـ) ما يقرب من أربعة قرون، وكل هذه الكتب نُفِيَت نسبتُها عن الجاحظ.

٢- الأعلام الذين سجَّلهم في كتابه كانوا أسبق منه زمناً.

ورد الدكتور الفاسي بأن الاستدلال بالزمن من الاستدلالات الواهية ومتى كان النقل عن أعلام سابقين في الزمان دليلاً على نسبة كتاب شخص معين ما لم تقم أدلة خارجة على تصحيح هذه النسبة.

وانتصر الدكتور بيومي بأن الاستدلال بالزمن ليس واهياً بل مهم جدّاً، وقد يكون قاطعاً أحياناً، فكيف نعتمد نسبة كتاب إلى مؤلِّف مع ذكر أشخاص في الكتاب لم يكونوا ولدوا بعد؟

قلتُ: الصواب مع الدكتور مكرم والدكتور بيومي، ولكنه لا يثبت أن الكتاب لابن خالويه، فقد يكون لمؤلِّفٍ معاصرٍ لابن خالويه.

٣- كتاب الحجة أقدم من حيث النسخ من الكتب الأخرى التي وصلت إلينا لابن خالويه؛ إذ هو نسخ سنة (٤٩٦هـ) بينما كتاب القراءات نسخ سنة (٦٠٠هـ).

ورد الدكتور الفاسي بأن تاريخ النَّسخ لا يمكن الاعتماد عليه؛ حيث إن النُّسخة عارية عن اسم النَّاسخ ولو ذُكر لأمكن البحث عنه ومعرفة وزنه، كما أن الخط ليس من الخطوط المتداولة في القرن الخامس الهجري.

وانتصر الدكتور بيومي بأن كون النُّسخ عارية عن اسم الناسخ لا ينفي ثبوت النسبة، أما الخط فكون الخط ليس من الخطوط المتداولة في القرن الخامس فذلك محل اختلاف بين المحققين.

قلتُ: الصواب أن تاريخ النسخ من الأدلة إذا كان غير مزور، وأن الخط دليل تقريبي وليس دليلاً حاسماً، كما أن في حالتنا هذه لا يعد هذا دليلاً على شيء؛ لأن النسخة لا تحمل ما يعلي قدرها، مثل رواية متصلة للمؤلِّف، أو قيد نسخ عن نسخة بخط المؤلِّف، أو سماع على المؤلِّف، أو عن نسخة موثوقة. كما أن الدكتور عبدالرحمن العثيمين رجَّح أن تاريخ هذه النسخة هو (٧٩٦هـ)، وليس (٤٩٦هـ)، فخطُّها لا يرقى إلى خطوط القرن الخامس الهجري. وقال أيضاً: «وعلى فرض صحة هذا التاريخ لا يلزم منه صحة النسبة»[1].

تقييم الباحث: بعض الأدلة التاريخية أقوى الأدلة المستخدمة في تحقيق النسبة سواء في إثباتها أو نفيها إذا خلت من النواقض، وهذه الأدلة التاريخية الثلاثة منقوضة كما مرَّ، ولا تقدم شيئاً في إثبات النسبة.

الأدلة الاستنباطية:

١- تلمذة كل من أبي علي الفارسي وابن خالويه لابن مجاهد وإذا كان أحد التلميذين وهو أبو علي الفارسي ألف شرحاً لكتاب أستاذه ابن مجاهد فليس بدعاً أن يؤلف التلميذ الآخر ابن خالويه شرحاً لكتاب أستاذه.

ورد عليه الدكتور الفاسي بأن تلمذة ابن خالويه لابن مجاهد لا تكفي لإثبات النسبة.

وانتصر الدكتور بيومي بأن التلمذة وحدها فعلا لا تصح دليلاً، لكنها تصح أن تكون عاملا مساعداً لا يمكن نفي أثره في مثل هذا الجو العلمي، بتسابق التلاميذ بشرح كتاب أستاذهم والرد والمناقشة والاختصار.

(١) إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، (١/ ٨٨).

قلتُ: الحق مع الدكتور بيومي؛ فقد تشيع موضوعات وأسماء معينة للكتب في فترة تاريخية معينة، مثال ذلك قول مصطفى جواد في بحثه «مؤلِّف جمهرة أشعار العرب»: «وأنا أرى أن «الجمهرة في اللغة» لابن دُريد المتوفى سنة ٣٢١هـ اقتدى في تسميتها كتاب «جمهرة النسبة أو الأنساب» لأبي محمد هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وأن «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري المتوفى سنة ٢٩٥هـ على أحد الأقوال صب في قالب «جمهرة اللغة» لابن دُريد، وأن «جمهرة أشعار العرب» سامت إما «جمهرة اللغة» للدُّريدي وإما «جمهرة الأمثال» للعسكري، وهذه النظرة مما يساعد على تعيين عصر المؤلف»[1].

وقد استخدمه أيضاً محمد بن علي الصامل في الترجيح بين عنوانين من عناوين كتب الجاحظ وهو «كتاب صناعة الكلام» الذي عنون أيضاً باسم «كتاب صياغة الكلام» ورجح العنوان الأول لدليلين ثانيهما أن كلمة «صناعة» أكثر دوراناً في هذا النوع من المصنفات في تلك الفترة الزمنية، مثل: كتاب «صناعة الشعر» لأبي هِفَّان المهزَمي (ت: ٢٥٧هـ)، وكتاب «صناعة الشعر» لأبي زيد البَلْخي (ت: ٣٢٢هـ)، و«صناعة الكتابة» له كذلك، وكتاب «الخراج وصناعة الكتابة» لقدامة بن جعفر (ت: ٣٣٧هـ)، و«صنعة الشعر والبلاغة» لأبي سعيد السِّيرافي (ت: ٣٦٨هـ)... وغير ذلك من الكتب التي تتضمن عناوينها كلمة «صناعة»[2]. ولكن هذا الدليل هو دليل تغليب ظنٍّ ولا يكفي وحده، بل يحتاج لما يؤيده.

(١) بحث «مؤلف جمهرة أشعار العرب»، مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد ٧، ١٣٧١هـ/ ١٩٦٠م، (ص١٩٤).

(٢) انظر بحث «اختلاف عنوان الكتاب في المؤلفات البلاغية»، محمد بن علي الصامل، مجلة عالم الكتاب، مج٢٦، ع٣-٤، ص٢٨٠، (ذو القعدة - ذو الحجة، ١٤٢٥هـ/ المحرم - صفر، ١٤٢٦هـ)، (يناير - فبراير/ مارس - إبريل، ٢٠٠٥م).

٢- كون الكتاب لم يشتهر باسم الحجة لا يقدح في نسبته؛ لأن التسمية من عمل المتأخرين، حتى كتاب الحجة لأبي على الفارسي لم يقدمه الفارسي لأبي علي عضُد الدولة البُوَيهِيِّ تحت اسم الحجة.

ورد الدكتور الفاسي بأن النسخ العتيقة من الحجة لأبي علي الفارسي مكتوب اسمه بظهر أول ورقة من أجزائه بخط قديم.

وانتصر الدكتور بيومي بأن الكتابة على النسخة ليست دليلاً على أن الكتاب سمي بهذا الاسم عندما ظهر أول مرة، وربما ظهرت التسمية بعد مدة.

قلتُ: الصواب مع الدكتور مكرم والدكتور بيومي.

٣- التنافس العلمي في عصر ابن خالويه يفرض عليه أن يؤلف كتاباً في الاحتجاج للقراءات؛ لأن ذلك كان طابع العصر، وكثرت المؤلفات فيه في زمنه.

ورد الدكتور الفاسي بأن التنافس مهما بلغ لا يحتِّم أن يؤلِّف ابن خالويه في القراءات وقد وقع التنافس في كثير من الفنون في عصره ولم يؤلف ابن خالويه في جميع تلك العلوم.

وانتصر بيومي بأن عدم تأليف ابن خالويه في بعض الفنون التي راجت في عصره لا ينفي نسبة الحجة إليه؛ لأنه ربما كانت هذه الفنون التي لم يؤلِّف فيها أقل أهمية من حيث التنافس، أما القراءات فكان من الفنون المقدمة في ذلك العصر، ومدعاة التنافس.

قلتُ: الحق مع الدكتور الفاسي.

تقييم الباحث: هذه الأدلة الاستنباطية جاءت في تأكيد النسبة، وقد خلا واحد منها من النواقض، ونُقض اثنان، والذي ثبت لدي من استقراء التجارب أن الأدلة الاستنباطية -حتى وإن خلت من النواقض- لا يؤخذ بها وحدها في إثبات النسبة، ولكن يؤخذ بها في نفيها؛ فوزنها النسبي في الإثبات أقل منه في النفي.

الأدلة الأسلوبية: أسلوب الكتاب ومنهجه يتوافق مع أسلوب ابن خالويه ومنهجه في كتبه الأخرى، من حيث الإيجاز، وعدم تكرار الكلام في المسائل والإحالة، والإكثار من النقل عن مجاهد وابن الأنباري وغيرهما ممن سبقوه.

ورد الدكتور الفاسي بأن الاحتجاج بتقارب نهج الحجة وأسلوبه مع كتب ابن خالويه الأخرى لا يصح لأن أسلوب تلاميذ ابن مجاهد جميعاً كان يتوخى الاختصار.

وانتصر الدكتور بيومي بأن ذلك قول لا يستقيم مع ما ذكره النقاد من أن كتاب الحجة للفارسي مطول يعتمد على أخذ اللغة بالقياس، بينما الحجة لابن خالويه مختصر يعتمد على السماع في اللغة، فكيف يكون أسلوب هؤلاء التلاميذ ومنهجهم واحداً.

تقييم الباحث: هذا دليل أسلوبي مثبت، منقوض كما يظهر من الرد عليه، وانتصار دكتور بيومي ليس بشيء لأنه كان من المفترض أن يتتبع أساليب تلاميذ أبي علي الفارسي كلهم ثم يحكم بالصدق أو الكذب. وبصرف النظر عن الرد والانتصار فإن الذي ثبت لدي من الاستقراء والتجارب أن الأدلة الأسلوبية المثبتة للنسبة لا يؤخذ بها حتى وإن خلت من النواقض، ولكن يؤخذ بها في النفي؛ فوزنها النسبي في الإثبات أقل منه في النفي.

الأدلة المقارنة:

١- ذكر ابن خالويه في كتابه إعراب ثلاثين سورة أن له كتاباً في القراءات، والتعليل الذي ساقه في إعراب ثلاثين سورة موجود في الحجة.

ولم يردَّ أحدٌ من الدكاترة السابقين على هذا الدليل، والرد عليه أن ابن خالويه وكتبه كانوا مصادر لكتاب الحجة ومؤلفه المجهول كما سيأتي، ولابن خالويه فعلا أكثر من كتاب في القراءات غير هذا الكتاب.

٢- تقارب بعض النصوص في مؤلفات ابن خالويه مع بعض نصوص الحجة لدرجة وجود نصوص بأسلوبها وكلماتها، وقد ذكر عدة نماذج.

ورد الدكتور الفاسي بأن تقارب النصوص في المعنى لا يفيد شيئاً في الواقع؛ لأن نصوص أبي علي الفارسي نفسها تتقارب مع ما قاله النحويون المعاصرون للفارسي.

وانتصر الدكتور بيومي بأن المشابهة بين النصوص بين مؤلِّفين لا تصل إلى حد استعمال جمل بحذافيرها بنفس الحروف كما يحدث مع مؤلف واحد لكتابين.

قلتُ: قد ثبت باستقراء الكتاب أنه مختصر، وأنه أخذ كثيراً من مادته بلفظها من كتاب القراءات السبع وعللها لابن خالويه.

تقييم الباحث: هذان الدليلان المقارنان فضلاً عن أنهما منقوضان كما يتضح من الردود عليهما فإنهما قد استخدما في الإثبات، والذي ثبت لدي من التجارب والاستقصاء أن الأدلة المقارنة المستخدمة في الإثبات لا يؤبه بها وحدها -حتى وإن خلت من النواقض- دون تأييد دليل تاريخي خال من النواقض، ولكن يؤخذ بها بقوة في النفي؛ فوزنها النسبي في إثبات النسبة أقل منه في نفيها.

ثالثاً: أدلة النفي وتقييم الباحث لها:

اختص الدكتور صبحي من بين من تناول هذه القضية بدراسة الكتاب من جديد واستخلاص أدلة النفي، ولم يرد عليه أحد من الباحثين منذ نشر بحثه حتى الآن فيما أعلم، وأورد أدلة أخرى نافية الدكتور عبدالرحمن العثيمين، وأدلتها هي:

الأدلة التاريخية:

١- قال الدكتور صبحي إن مؤلف الكتاب كما كُتب على النسخة الوحيدة هو أبو عبدالله الحسين بن خالد بن خالويه، وليس في اسم ابن خالويه خالد.

قلتُ: هذا مكتوب على النسخة بخط الناسخ نفسه؛ أي أنه غير دخيل على النسخة، وموجود على نسخة دار الكتب الثانية التي اعتمد عليها المزيدي في تحقيقه، وهو منقوض؛ لأنه يتطرق إليه الاحتمال؛ فيحتمل أمرين:

الأول: أن يكون خطأ وسهواً غير متعمَّد من الناسخ، ولم ينتبه له من طالعوا المخطوط، ووقعت فيه النسخة الثانية أيضاً.

والثاني: أن يكون متعمَّداً من الناسخ، فمن المعروف تاريخيّاً أنه يعمد بعض النُّساخ والوراقين إلى تبديل حقيقة المخطوط ليروّج له بسعر عالٍ، عن طريق وضع صفحة عنوان لكتاب آخر لا يمتّ بِصلة للكتاب الأصلي أو المؤلف قصداً، أو ينقل تاريخ نسخ النسخة التي ينقلها كما هو دون وضع تاريخ نسخه هو؛ ليعطيها زمناً أبعد من زمنها، أو يختلقون الكتاب جملة وتفصيلاً ويضيفونه إلى العلماء[1]، وقد يَعمِد النسّاخ والوراقون إلى نسبة الكتاب لآخر يكون مشهوراً، والرغبة في كتبه كبيرة، وذلك «رغبة في ترويج الكتاب وبيعه بأسعار مجزية»[2]، ولعل كتاب الحجة قد تعرض لهذه الحيلة؛ لأن ابن خالويه مشهور، وكتبه مظنة الرواج؛ ولأن الناسخ والوراق ليس بالضرورة عالماً فقد يخطئ في الاسم الذي يدلس به. وفي جهل بعض النساخ يقول القلقشندي[3]: «وقد اتسع الخرق في ذلك ودخل في الكتابة من لا يعرفها البتة، وزادوا عن الإحصاء حتى إن فيهم من لا يفرق بين الضاد والظاء».

وهذا دليل تاريخي منقوض لا يفيد شيئاً.

(١) أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، عابد سليمان المشوخي، (ص ١٧٤)، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٢) السابق، (ص ١٦٩).

(٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، (١/ ٤٨)، المطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

الأدلة المقارنة:

١- يرى الدكتور صبحي أنه بالمقارنة بين منهج ابن خالويه في الحجة وفي القراءات نجد أن الأول مجرد ناقل للفظ والعِلة، أما الثاني فشارح وذو شخصية علمية واضحة.

٢- يرى الدكتور صبحي أن صاحب الحجة لا يعرف قدر القراءات الشاذة ويسميها نكارة، بينما ابن خالويه يسميها الحروف الشاذة ويعرف قيمتها وقيمة رجالها ويحتج لها، وكيف لا وهو مؤلف كتاب الشواذ في القراءات.

٣- ذكر الدكتور صبحي أن المؤلِّف يقلل من حجية رسم المصحف، عكس ابن خالويه الذي كان يحتج برسم المصحف.

٤- يرى الدكتور صبحي أن المؤلف يتجرأ على علماء القراءات كما فعل مع ابن عامر، بينما ابن خالويه كان يتلطف مع علماء القراءات.

٥- يرى الدكتوران صبحي والعثيمين أن ابن خالويه يعتني بتوثيق كتبه بذكر اسمه فيها في أولها ووسطها وآخرها، وبالإحالة على مؤلفاته الأخرى، بينما خلا الحجة من ذلك.

٦- يرى الدكتوران صبحي والعثيمين أن ابن خالويه يحرص على ذكر شيوخه وأساتذته في سائر كتبه، ويحكي عنهم ما قالوه وما كتبوه، أو يذكر حوادث يستدل بها على زمن أو مكان المؤلف، وليس ذلك ظاهراً في الحجة ولا يحتج لذلك بأنه قصد الاختصار، فابن خالويه أيضاً لم يمنعه الاختصار من ذكر شيوخه في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها وقد اختصره من كتاب أكبر.

٧- يرى الدكتوران صبحي والعثيمين أنه تختلف تعابير ومصطلحات الحجة عن سائر تعابير ومصطلحات ابن خالويه في كتبه. مثل مصطلح السواد كناية عن المصحف.

قلتُ: وجدت أن أبا معشر الطبري (ت: ٤٧٨هـ) استخدم هذا المصطلح في كتابه الحجج في توجيه القراءات[1].

٨- يرى الدكتور صبحي أن معظم ألفاظه ومصطلحاته وعلله مأخوذة من كتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، وكنى عنه في موضع باسم بعض أهل النظر، بينما يعدُّه العثيمين مختصراً له.

٩- يرى الدكتور صبحي أن مصدره في القراءات هو كتاب القراءات لابن خالويه، لأنه تبعه على تحريف نسخة مراد ملا في موضع، ولا يليق بابن خالويه أن يتبع تحريفاً.

١٠- يرى الدكتور العثيمين أن اسم هذا الكتاب كاملا في النسخة الأزهرية «الحجة والانتصار لعلل القراءات من أهل الأمصار»، وهذه السجعة غير مألوفة في مؤلفات ابن خالويه.

قلتُ: ورد الاسم على نسخة دار الكتب التي اعتمد عليها المزيدي بدون هذا السجع، وهذه الملاحظة تستدعي فحص النسخ كلها فقد تكون نسخاً لكتابين لا لكتاب واحد.

تقييم الباحث: هذه الأدلة المقارنة النافية العشرة نُقض منها دليل واحد فقط، وصحَّ تسعة، ودرجة حجيتها قوية جدّاً في النفي بينما في الإثبات لا يعتد بها وحدها.

الأدلة السلبية:

١- واضح أن الدكتور مكرم قبل أن ينشر بحثه عرضه على أحد فنفى النسبة عن ابن خالويه بحجة أنه لم يُذكر منسوباً لابن خالويه في كتب الطبقات والتراجم، ورد على ذلك في بحثه، وكان رده أن عدم ورود

(١) انظر كتاب الحجج في توجيه القراءات لأبي معشر الطبري، تعريف به وتحقيق ما بقي من نصوصه، دكتور غانم قدُّوري الحمد، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد السادس، السنة الثالثة، (ص٢٩٧، ٣٢٢).

الحجة في الطبقات لا يعني عدم نسبته لابن خالويه، فابن خالويه له كتبٌ نصَّ عليها وليست في كتب الطبقات والتراجم.

ورد الدكتور الفاسي بأن كتاب الحجة جدير بأن يذكر في أول قائمة كتب ابن خالويه لو صحت النسبة، وحيث لم يذكر في كتب الطبقات ولا ذِكْر له في كتب ابن خالويه فهذا دليل على عدم صحة النسبة.

وانتصر الدكتور بيومي لهذا الدليل بأن عدم ورود اسم الكتاب في الطبقات أو قائمة كتب ابن خالويه ليس دليلاً قاطعاً على نفي النسبة؛ لأن الطبقات والفهارس ليست هي المرجع الوحيد في هذا الموضوع، فقد سقطت منها كتب كثيرة لمؤلفين منهم ابن خالويه نفسه.

قلتُ: الصواب مع الدكتور مكرم والدكتور بيومي، فهذا كلام صحيح؛ ولكنه ليس دليلاً على إثبات النسبة لابن خالويه أو نفيها، ولا يقدم شيئاً يخدم قضية هذا البحث غير الاستئناس به؛ فكتب الطبقات والتراجم والفهارس والمصادر التي تترجم للمؤلفين لا تذكر كل شيء تفصيلا، إنما تمثل تمثيلاً، حسب درجة معرفة المترجِم بالمترجَم، وقربه منه، والاطلاع على مؤلفاته، إن كان معاصرا له، أو حسب ما تتوافر لديه مادة عنه إن كان لم يعاصره وينقل عن غيره، يقول الدكتور رمضان عبدالتواب: «إذ لم تَدّع كتب التراجم يوما أنها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها». وضرب أمثلة مطولة على ذلك[1]. وكقول خليل العطية في معرض الحديث عن كتاب «فعلت وأفعلت»[2]: «ولا يعني سكوت كتب الطبقات عنه دليلاً ينهض على عدم نسبته للسجستاني (ت: ٢٥٥هـ)؛ لأنها لم تلتزم باستقصاء مؤلفات الأقدمين».

(١) مناهج تحقيق النصوص بين القدامى والمحدثين، رمضان عبدالتواب، (ص٧٤)، مكتبة الخانجي، ط٢، ٢٠٠٤م.

(٢) بحث «توثيق نسبة كتاب فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني»، خليل إبراهيم العطية، مجلة المورد العراقية، المجلد الأول، العددان ١، ٢، ١٣٩١ه/ ١٩٧١م، (ص٥٣).

ومن هذه النصوص يتضح أن كتب الأثبات القديمة لا تذكر كل شيء بل حتى لا تذكر ما قد يذكره الكاتب نفسه في مقدمة أحد مؤلفاته، ويتضح منه أيضاً أن كثيراً من كتب الأثبات يعتمد بعضها على بعض وينقل بعضها من بعض.

٢- قال الدكتور العثيمين: لم يصلنا الكتاب بسند صحيح متصل بالمؤلِّف.

٣- قال الدكتور العثيمين: لم يصرح المؤلف في المقدمة أنه اختصر كتابه، هذا على فرض صحة جزمه بأنه مختصر لكتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه.

تقييم الباحث: الأدلة السلبية لا تقدم شيئاً في نفي النسبة أو إثباتها، ويُستأنس بها فقط.

أدلة المُحال عقلاً على المؤلِّف: يرى الدكتور العثيمين أن كتاب إعراب القراءات وعللها لابن خالويه مختصر من كتاب آخر شامل كما ذُكر في مقدمته؛ لذا يُستبعد أن يُختصر المختصر، ولكن تلاميذه وغيرهم كانوا يختصرون مؤلَّفاته، فهناك ثلاثة مختصرات لشرحه على مقصورة ابن دريد، ومختصران لكتابه إعراب ثلاثين سورة.

قلتُ: في تراثنا هناك المختصر والمعتصر (مختصر المختصر)، كما هناك من يؤلِّف كتاباً كبيراً ووسطاً وصغيراً، فهذ الدليل منقوض.

تقييم الباحث لأدلة النفي: اعتمد النفي على خمسة عشر دليلاً؛ دليل تاريخي منقوض، وعشرة أدلة مقارنة منها تسعة غير منقوضة وواحد فقط منقوض، وكلها مستخدمة في نفي النسبة وليس في إثباتها، والذي ثبت لي من خلال استقراء التجارب أن الأدلة المقارنة وزنها النسبي أقوى في نفي النسبة عنها في إثباتها، وأنها مساوية للأدلة التاريخية الخالية من النواقض ولأدلة المحال عقلاً على المؤلف في درجة حجيتها، وأقوى من الأدلة الأسلوبية المثبتة، والاستنباطية المثبتة.

كما اعتمد النفي على ثلاثة أدلة سلبية، والأدلة السلبية لا تفيد شيئاً في تحقيق النسبة، لا في الإثبات ولا في النفي، غير الاستئناس بها مع أدلة أخرى أقوى.

واعتمد في النفي أيضاً على دليل واحد من المحال عقلاً على المؤلف منقوض، وهذا النوع من الأدلة لو كانت بدون نواقض تكون قوية في النفي، ولكنه منقوض.

الخلاصة في الحكم على هذه الأدلة:

- استخدم في إثبات النسبة تسعة أدلة كلها منقوضة غير دليل واحد استنباطي؛ حيث استخدم ثلاثة أدلة تاريخية منقوضة، وثلاثة استنباطية منها واحد غير منقوض، ودليل أسلوبي واحد منقوض، ودليلان مقارنان منقوضان، والأدلة التاريخية لو خلت من النواقض لكفت لإثبات النسبة، ولكنها منقوضة كما مرَّ، وبقية الأدلة كلها لا تثبت نسبة الكتاب لابن خالويه حتى وإن خلت من النواقض؛ لأنها مستخدمة في الإثبات، ولا قيمة لها في الإثبات دون دليل تاريخيٍّ خالٍ من النواقض.
- استخدم في نفي النسبة خمسة عشر دليلاً؛ حيث استخدم دليلٌ واحد تاريخي منقوض، وعشرة أدلة مقارنة منها واحد فقط منقوض، والأدلة المقارنة قوية في نفي النسبة، وثلاثة أدلة سلبية منها واحد منقوض، والأدلة السلبية لا تفيد شيئاً ولا ترجح نسبة حتى وإن كانت غير منقوضة. واستخدم دليل واحد محال عقلاً على المؤلف ولكنه منقوض.

وبذلك يتأكد علميّاً للباحث أن الكتاب لا يمكن أن يكون لابن خالويه بسبب الأدلة المقارنة النافية التسعة، ولكنه لمؤلِّف معاصر لابن خالويه؛ لأنه ذكر أعلاماً يتناسبون مع عصره، وأن كتب ابن خالويه كانت من المصادر التي اعتمد عليها كثيراً.

رابعاً: ما يترتب على نفي النسبة يقيناً عن ابن خالويه:

من أضرار مشكلة اختلاف النسبة أنها تضيع الحقوق الفكرية والأدبية؛ حيث تحمِّل أفكار رجل لرجل آخر هو منها بريء، وتنسب آراء شخص لشخص خطأ، وتحرم صاحب الرأي من حقه في نسبة آرائه إليه؛ فمثلاً «معجم العين» ينقل عنه الأزهري في «تهذيب اللغة»، وينسب ما نقَل لليث بن المظفر، وينقل عن الكتابِ نفسِه النصَّ نفسَه ابنُ فارس والقاليُّ (ت: ٣٥٦هـ) وينسبان ما نقلا للخليل[1]، فأيهما صاحب المجهود الذي يجب نسبة النصوص له؟ وأيهما صاحب هذا العلم المتفرد الذي كان سبقاً جبَّاراً في علم المعاجم؟

قال فؤاد عبدالمنعم[2]: «يعد من الأخطار العلمية نسبة الرأي إلى غير قائله، وقد اعتُمد على كتاب «نصيحة الملوك» في استخلاص بعض الآراء والأحكام وأسندت إلى الماوردي حال كونها ليست له. ففي رسالة الفكر السياسي عند الماوردي اعتُمد على كتاب نصيحة الملوك في أكثر من عشرين موضعاً...».

وهذا الأمر قد يستمر حتى بعد الوصول للمؤلف الحقيقي الذي ثبتت نسبة الكتاب له بأدلة يقينية ليس فيها شك، فقد يطبع الكتاب حاملاً النسبة الخطأ ويعالج أمر هذه النسبة وتصحّح في بحوث مستقلة تقبع في بطون الدوريات العلمية المتخصصة التي لا يطلع عليها إلا المتخصصون، ويُتداول الكتاب المطبوع حاملاً النسبة الخطأ، ولا يدري به معظم الناس، مثال ذلك كتاب «التبيان في شرح الديوان»، حيث يقول محمد عبدالله العزام[3]: «ثم أعاد المحققون الثلاثة [يعني مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ

(١) انظر مقدمة تحقيق العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ص٢٣، دار ومكتبة الهلال، د ت. وهناك أمثلة أخرى.

(٢) انظر مقدمة تحقيق نصيحة الملوك المنسوب للماوردي، لفؤاد عبدالمنعم أحمد، (ص٥، ٦)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(٣) بحث «ليس للمعري، أدلة إضافية على تزوير الكتاب المنشور باسم معجز أحمد»، لمحمد عبدالله العزام، مجلة عالم الكتب،ع٣، مج١٤، (ذو القعدة - ذو الحجة ١٤١٣هـ/ مايو - يونيو ١٩٩٣م، (ص٢٤٢).

شلبي] نشر الكتاب بالتصوير سنة ١٩٥٦، ولم يستدركوا الخلل الذي وقع ولم يشيروا بكلمة إلى بحث الدكتور مصطفى جواد؛ فاستقر في الأذهان أنه للعُكْبَري ولا يزال أكثر الباحثين ينسبونه إليه، وزاد البلاء تصوير الكتاب أو تزويره مراراً في لبنان وغيره».

ومن واقع هذه التجارب وبعد ثبوت نفي نسبة كتاب الحجة لابن خالويه أرى أنه يجب أربعة أمور:

الأول: أن يقول الباحثون مستقبلاً في إشاراتهم لهذا الكتاب: «كتاب الحجَّة المنسوب خطأً لابن خالويه».

الثاني: إبطال الاستدلال بما في هذا الكتاب على أنه من خصائص أسلوب ابن خالويه وثقافته وعلمه.

الثالث: إبطال نتائج البحوث التي قامت على هذا الكتاب ونسبت ما فيه لابن خالويه، ومن هذه البحوث:

١- رسالة ماجستير التوجيه النحوي للقراءات في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، آلاء محمد شهاب المطيري، وزارة التربية والتعليم العالي، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٢م.

٢- رسالة ماجستير المسائل النحوية والصرفية في كتاب حجة القراءات السبع لابن خالويه، يونس عباس الفكي الهادي، جامعة أم درمان، كلية اللغة العربية، ٢٠٠٤م.

٣- بحث أبنية الجموع عند ابن خالويه في كتاب الحجة في القراءات السبع، أسيل عبدالحسين حميدي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد١، العدد٤، ٢٠١٠م، (ص١-٣٣).

٤- بحث أبنية المصادر عند ابن خالويه في كتاب الحجة في القراءات السبع، أسيل عبدالمحسن حمدي، العدد ١٠، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية جامعة بابل، العراق، ٢٠١٢م، (ص ١٥- ٢٦).

٥- بحث الاختيار والنقد عند ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع جمع ودراسة، أحمد بن سليمان بن صالح الخضير، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٥م، (ص١-٧١).

٦- بحث التوجيه اللساني للقراءات السبع في حجة ابن خالويه، محمد بن يحيى، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية الآداب واللغات، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٨، ٢٠١٥م، (ص٢٧٥-٢٨٨).

٧- بحث المقتضب في بيان منهج ابن خالويه في توجيه القراءات من خلال كتابه الحجة في القراءات السبع، رابح عطاسي، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد ٩، ٢٠١٧م، (ص١٨-٣٠).

فنسبة نتائج هذه البحوث لابن خالويه باطلة.

خامساً: كيفية الوصول للمؤلف الحقيقي:

بعد أن ثبت لي يقيناً خطأ نسبة هذا الكتاب لابن خالويه، هناك خطوة مهمة للوقوف على المؤلِّف الحقيقي له، وهي إحصاء كل من ألَّف في هذا الفن، وفحص تراجمهم ومؤلفاتهم إن وصلت لهم مؤلفات، ومقارنتها بكتاب الحجة؛ فربما نجد من الأدلة الخالية من النواقض ما يثبت نسبته لأحدهم، مستفيدين مما حصلنا عليه من علامات ومؤشرات خلال مسيرة بحث نسبته، مثل: أنه عاش في الفترة بعد تسبيع ابن مجاهد (ت: ٣٢٨هـ) للقراءات، وقبل عام (٧٩٦هـ) وهو العام الذي قدره الدكتور العثيمين لخط المخطوطة التي اعتمد عليها الدكتور مكرم.

وأن من مصطلحاته أو مصطلحات الكتاب الذي لخصه: وصف القراءات الشاذة بالنكارة، والتعبير عن رسم المصحف بالسَّواد، وأنه يتجرأ على علماء القراءات لا سيما ابن عامر، يقلل من حجية رسم المصحف، ولا يعيد الكلام ولكن يحيل، يورد آراء الكوفيين والبصريين على حد سواء.

كما ذكرت أسيل عبدالحسين حميدي بعض الآراء والسمات الأسلوبية في بحثها «أبنية المصادر عند ابن خالويه»، وهي: الإشارة إلى اللغات التي تحملها المفردة عند قراءتها بأكثر من وجه، يرى أن المصادر لا تثنى ولا تجمع، وافق الكوفيين في أن الفعل هو أصل المصدر، يذكر أن للصيغة أكثر من مصدر ويحلله ويفسره، يذكر في كل صيغة المصدر الميمي واشتقاقه من الثلاثي ومن غير الثلاثي، لم يستخدم مصطلح المصدر الميمي.

ومن السمات الأسلوبية والآراء التي ذكرها أحمد الخضير في بحثه «الاختيار والنقد عند ابن خالويه»: صاحب اختيار في القراءات، الألفاظ التي استخدمها في الاختيار هي (الاختيار، الأصوب، أفصح، أشهر، أحسن، أبلغ، أمدح، أكثر)، من مرجحات الاختيار لديه (الإجماع، والسياق، والنظم القرآني، وتناسق الآيات، ورؤوس الآيات، ودلالة اللفظة، ودلالة التفسير والمعنى)، عنده اختيارات غير معللة، ينقد القراءات أحياناً مع التعليل وأحياناً بدون تعليل، من ألفاظه في النقد (وهم، غلط، ضعف، قبيح).

ومن السمات الأسلوبية التي أشارت إليها آلاء المطيري في بحثها «التوجيه النحوي»: يقلب الكلام على ما يحتمل من أوجه إعرابية، يعتني بعود الضمير، يعتني ببيان معاني الحروف، يهتم بالتأويل النحوي بالحذف والتقدير والتعليق، يعتني بتوجيه القراءات وفقاً للسنة النبوية، يهتم ببيان التضمين، كثير الاستشهاد بقراءة ابن مسعود (١٣ مرة) وأُبيٍّ بن كعب (٩ مرات)، استشهاده بالحديث النبوي قليل جدّاً، استشهد بالجاهليين والمخضرمين والإسلاميين فقط، قلما ينسب البيت إلى قائله، استقى شواهده من سيبويه والفراء وأبي عبيدة والمبرد، يستشهد بكلام العرب ويعتمد لغاتهم في إيراد الوجوه المحتملة، ذو اعتناء بالقياس فيقدمه على رسم المصحف إن اختلفا، وينبه على

ما هو واجب في القياس وما كان القياس يوجبه، ويقترح قراءة موافقة للقياس، وما خالف القياس ضعَّفه، ويرى أنه لا يقاس على ما جاء ضرورة، ألفاظ الإجماع عنده (أجمع، إجماع، لا خلف، الاتفاق)، عني بالعِلة النحوية ومن العلل الواردة عنده (أمن اللبس، الخفة، الحمل على المعنى، التشاكل، التشابه، المجاورة، المشاركة، الحمل على اللفظ، موافقة رؤوس الآي، الاتساع، موافقة التفسير، الموافقة لسياق الكلام، المطابقة، المعاقبة، تكرير الفعل ومداومته، البناء، تأكيد النهي، الاختصار)، تفرد بشواهد لم ترد عند الأوائل وهو نادر مثل قول أوس بن غَلْفاء الهجيمي:

ذَرِيني إِنَّني خَطِئِي وَصَوبِي عَلَيَّ وإِنَّما أَهْلَلْتُ مَالُ

ومن رأيه في العوامل: ما دام الفعل من العوامل القوية فهو يعمل ولو كان محذوفاً، إذا كان العامل ضعيفاً لا يتقدم معموله عليه، يجوز تقديم المعمول على عامله، قد يحدث ما ينوب عن العامل ويقوم مقامه، يجوز الاعتراض بين العامل والمعمول، لا يعمل عاملان في معمول واحد، لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، قد يعمل العامل وهو مقدر ويدل عليه دليل (الاشتغال).

من مصادره: الخليل (ت: ١٧٠هـ)، كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، والكسائي (ت: ١٨٩هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧هـ)، والأصمعي (ت: ٢١٦هـ)، والمقتضب للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، ومعاني القرآن للزجاج (ت: ٣١١هـ)، وابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، والأنباري (ت: ٣٢٧هـ).

خلط بين النحو البصري والكوفي، ومن مصطلحات النحو البصري عنده (البدل، اسم الفاعل، التمييز، الظرف، المفعول به، المفعول له، المفعول فيه أي المصدر)، ومن مصطلحات النحو الكوفي عنده (ما لم يسم فاعله، التبرئة أي النافية للجنس، الخفض). ومن المصطلحات المشتركة عنده (النفي والجحد، السكون والإرسال، العطف والرد، الصفة والنعت، ينصرف ولا ينصرف ويُجرَى ولا يُجرَى، الفعل المتعدي والفعل الواقع، الحال والقطع، الضمير وهاء الكناية،

الفصل والعماد، الحروف الزائدة والصلة. ومن المصطلحات الخاصة به: إطلاق الاسم الناقص على الاسم الموصول.

ولم يرجح الخلاف في المسائل الآتية: جواز تقدير أن الناصبة بعد واو المعية، جواز تقدير أن الناصبة بعد حتى، فعل الأمر معرب أم مبني، جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، إضافة الشيء إلى نفسه، أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر.

ومن آرائه النحوية التي تفرد بها: واو الثمانية وهي معروفة منسوبة لابن خالويه، والعطف بالفاء على جواب الشرط، والجزم عطفاً على فعل الشرط، قطع «كل» عن الإضافة في قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾، النصب على المفعول به في قوله تعالى: ﴿تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً﴾، رفع خبر لمبتدأ محذوف في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾.

ومن السمات الأسلوبية التي ذكرها يوسف الفكي في بحثه «المسائل النحوية والصرفية في كتاب حجة القراءات»: يوافق الفراء في حججه غالباً وينقل عنه، لا ينسب القراءات لأصحابها إلا نادراً، أنكر الخفض بالجوار في القرآن، وقف مع الكوفيين في ظاهرة العطف بالظاهر على مضمر مخفوض (وهذا الرأي عند ابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٢٧)، عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في القرآن ويجوز في الشعر، اعترض على إمالة الكسائي في كلمة ﴿طُغْيَانِهِم﴾، استنكر دخول اللام على خبر إن وقال تدخل اللام على اللفظ لا على المعنى، كثيراً ما يحتج للنحاة بقراءتي ابن مسعود وأُبيّ.

ومن المؤلَّفات التي ألفت في هذا الفن في هذه الفترة بعد تسبيع ابن مجاهد (ت: ٣٢٨هـ) للسبعة[1]:

أبو بكر السراج (ت: ٣١٦هـ) ألف كتاباً في الاحتجاج للسبعة التي جمعها ابن مجاهد ولكنه لم يتمه وأنجز منه الفاتحة وآيتين من سورة البقرة فقط.

(١) انظر كتاب صفحات في علوم القراءات، عبدالقيوم عبدالغفور السندي، (ص٩٩)، المكتبة الأمدادية، ط١، ١٤١٥هـ.

كتاب الاحتجاج للقراء لأبي محمد بن عبدالله بن جعفر المعروف بابن دُرستُويه (ت: ٣٤٧هـ) وأستبعد أن يكون له لأنه كان يميل للمذهب البصري وكان ينكر الأضداد والقلب والتضمين والمشترك اللفظي وهذا كله عكس ما في كتابنا.

وكتاب «السبعة بعللها الكبير» لأبي بكر محمد بن الحسن الأنصاري (ت: ٣٥١هـ) مفقود وأستبعد أن يكون هو كتابنا؛ لأن هذا كبير وكتابنا مختصر.

وأبو بكر محمد بن مَقْسَم العطار (ت: ٣٥٤هـ) ألف عدة كتب في الاحتجاج للقراءات، هي: كتاب احتجاج القراءات، وكتاب السبعة بعللها الكبير، وكتاب السبعة بعللها الأوسط، وكتاب السبعة بعللها الأصغر ولم يصلنا شيء منهم حتى الآن، وأنا أستبعد أن يكون له صلة بكتابنا هذا؛ لأنه كان كوفي المذهب النحوي وكتابنا يخلط بين المذهبين، كما أنه كان عالما بالقراءات وشواذها فلا يمكن أن يصفها بالنكارة كما فعل كتابنا.

وأبو علي الفارسي النحوي (ت: ٣٧٧هـ) ألف كتاب الحجة في علل القراءات السبع حققه الدكتور علي النجدي ناصف وآخران.

وابن جني (ت٣٩٢هـ) ألف كتاب المحتسب في شواذ القراءات حققه الدكتور علي النجدي ناصف وآخرون.

كتاب حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة من رجال القرن الرابع الهجري حققه الدكتور سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.

وأبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ) ألف كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها وقد حققه الدكتور محيي الدين رمضان، وطبع عدة طبعات.

والأسماء السابقة وحدها لا تكفي بل يجب استقراء كتب التراجم والطبقات والمصنفات، وفهارس المخطوطات، واستطلاع من ألف منهم في علل القراءات،

وهناك من لم يذكر في كل ذلك واكتشف صدفة مثل كتاب الحجج في توجيه القراءات لأبي معشر الطبري، الذي عُرف من خلال حواشٍ على مخطوط[1].

وقد ذهب الدكتور عبدالرحمن العثيمين في مقدمة كتاب «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه إلى أنه لا يبعد أن يكون مؤلِّف هذا الكتاب هو أبو الحسن أحمد بن الصقر بن أحمد بن ثابت المنبجي المقرئ العابد (ت: ٣٦٦هـ تقريباً)، ولم يذكر دليلاً على ذلك، وذهب إلى هذا أيضاً الدكتور محمد توفيق محمد حديد، في موسوعته «معجم مصنفات الوقف والابتداء»[2].

ومن خلال ترجمته يتضح أنه يشترك مع ابن خالويه في ثقافة القراءات ووجوهها وعللها، كما أن عصره مسامت لعصر ابن خالويه بل هو من تلاميذه، وله مصنف في القراءات سمَّاه «الحجَّة» ذكر فيه وجوه القراءات السبعة وعللها، وقد وقف عليه ابن العديم وطالعه، وسمَّاه ابن ماكولا «كتاب القراءات بعللها»، وسمَّاه الذهبي «الحجَّة في القراءات السبع» ووصفه بالحسن.

غير أني أستبعد أن يكون صاحب كتابنا؛ لأنه لو صح تاريخ وفاته وأنه توفي قبل وفاة شيخه ابن خالويه بأربع سنوات، يكون ألف هذا الكتاب في حياة شيخه، وما كان يقدر على اختصاره من كتاب شيخه دون الإشارة إليه، وما كان يجرؤ على الكناية عنه بقوله بعض أهل الزمان؛ احتراماً له، والله أعلم.

غير أن الأمر يحتاج لتوسيع دائرة البحث والمقارنة وفق ما ذكرت سابقاً.

(١) كما ذكر الدكتور غانم قدوري الحمد، انظر كتاب الحجج في توجيه القراءات لأبي معشر الطبري، تعريف به وتحقيق ما بقي من نصوصه، (ص٢٩٨).

(٢) مصنفات الوقف والابتداء، الدكتور محمد فريد حديد، (٥/ ٢١٥٠)، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط١، ٢٠١٦م.

الخاتمة والنتائج

المنهج الذي وفقني الله إليه في تحقيق نسبة الكتب مختلفة النسبة، يعتمد على تصنيف الأدلة إلى أنواع سبعة: تاريخية، أسلوبية، مقارنة، استنباطية، المحال عقلاً على المؤلف، السلبية، الإحصائية، ومعرفة نواقضها، ثم تحديد الوزن النسبي لها في الإثبات والنفي.

وباستخدام هذا المنهج أمكن نفي نسبة كتاب الحجة في القراءات السبع عن ابن خالويه؛ بسبب وجود نواقض في الأدلة المثبتة لنسبته إليه، تسقط هذه الأدلة، ولأن وزنها النسبي في الإثبات أقل منه في النفي، وتأكد نفيه عنه بأدلة مقارنة تسعة خالية من النواقض، ووزنها النسبي في النفي أقوى من الإثبات.

وباستقراء الكتاب والدراسات التي قامت عليه يرجح الباحث أنه لمؤلف معاصر لابن خالويه؛ لأنه أورد أعلاماً مناسبين لعصر ابن خالويه، كما أنه استفاد كثيراً من مؤلفات ابن خالويه.

وبناءً على نفي نسبته عن ابن خالويه يدعو الباحث إلى التوقف عن نسبة الكتاب لابن خالويه، وإلى ذكر عبارة «المنسوب لابن خالويه». عند الإشارة إليه؛ إلى أن يمنّ الله علينا بمؤلفه الحقيقي.

كما ذكر الباحث -اعتماداً على الدراسات التي قامت عليه- عدداً من السمات التي تساعد في تحديد مؤلفه، من آراء ومصطلحات.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- **آثار الجاحظ دراسة توثيقية**، محمد محمود الدروبي، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، رمضان ١٤١٤هـ/ شباط ١٩٩٤م.
- **الآمل والمأمول، المنسوب للجاحظ**، رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، ط٢، ١٩٨٣م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- **أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري**، عابد سليمان المشوخي، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **تحقيق نسبة النص التراثي النثري مختلف النسبة إلى مؤلفه**، محمد علي عطا، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس، ٢٠١١م.
- **التوجيه النحوي للقراءات في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه**، آلاء محمد شهاب المطيري، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٢م.
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، للقلقشندي، المطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
- **صفحات في علوم القراءات**، عبدالقيوم عبدالغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط١، ١٤١٥هـ.
- **العين**، الخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ت.
- **المخطوطات العربية مشكلات وحلول**، عابد سليمان المشوخي، مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

- **المسائل النحوية والصرفية في كتاب حجة القراءات السبع لابن خالويه**، يونس عباس الفكي الهادي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، كلية اللغة العربية، ٢٠٠٤م.
- **مصنفات الوقف والابتداء**، الدكتور محمد فريد حديد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط١، ٢٠١٦م.
- **مناهج تحقيق النصوص بين القدامى والمحدثين**، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، ط٢، ٢٠٠٤م.
- **منهج تحقيق نسبة النص النثري**، محمد علي عطا، دار ملامح، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٢٠م.
- **نصيحة الملوك المنسوب للماوردي**، لفؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ثانياً: البحوث والدوريات

- بحث «**أبنية الجموع عند ابن خالويه في كتاب الحجة في القراءات السبع**»، أسيل عبدالحسين حميدي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد١، العدد ٤، ٢٠١٠م، (ص١-٣٣).
- بحث **أبنية المصادر عند ابن خالويه في كتاب الحجة في القراءات السبع**، أسيل عبدالمحسن حمدي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية جامعة بابل، العراق، العدد١٠، ٢٠١٢م، (ص ١٥- ٢٦).
- بحث «**اختلاف عنوان الكتاب في المؤلفات البلاغية**»، محمد بن علي الصامل، مجلة عالم الكتاب، مج٢٦، ع٣-٤، (ذو القعدة - ذو الحجة، ١٤٢٥هـ/ المحرم - صفر، ١٤٢٦هـ)، (يناير- فبراير/ مارس- إبريل، ٢٠٠٥م).
- بحث **الاختيار والنقد عند ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع جمع ودراسة**، أحمد بن سليمان بن صالح الخضير، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٥م، (ص١-٧١).

- بحث «**توثيق نسبة كتاب فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني**»، خليل إبراهيم العطية، مجلة المورد العراقية، المجلد الأول ، العددان ١، ٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- بحث **التوجيه اللساني للقراءات السبع في حجة ابن خالويه**، محمد بن يحيى، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية الآداب واللغات، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٨، ٢٠١٥م، (ص٢٧٥-٢٨٨).

- رسالة **الخط والقلم المنسوبة إلى ابن قتيبة، تحقيق حاتم صالح الضامن**، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد التاسع والثلاثون، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- بحث «**كتاب الحجج في توجيه القراءات لأبي معشر الطبري**»، تعريف به وتحقيق ما بقي من نصوصه، دكتور غانم قدُّوري الحمد، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد السادس، السنة الثالثة.

- بحث «**كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني، تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي**»، سيف بن عبدالرحمن العريفي، مجلة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥-٦، (الربيعان- الجماديان ١٤٢٣هـ)، (مايو- يوليو- أغسطس٢٠٠٢م).

- بحث «**ليس للمعري، أدلة إضافية على تزوير الكتاب المنشور باسم معجز أحمد**»، لمحمد عبدالله العزام، مجلة عالم الكتب،ع٣، مج١٤، ذو القعدة- ذو الحجة ١٤١٣هـ/ مايو- يونيو ١٩٩٣م.

- بحث «**المقتضب في بيان منهج ابن خالويه في توجيه القراءات من خلال كتابه الحجة في القراءات السبع**»، رابح عطاسي، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد ٩، ٢٠١٧م، (ص١٨-٣٠).

- بحث «**مؤلف جمهرة أشعار العرب**»، مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد ٧، ١٣٧١هـ-/ ١٩٦٠م.